خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس
بمناسبة عيد العرش المجيد

27 ربيع الثاني 1421 الموافق 30 يوليوز 2000م

وجه صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله يوم الأحد 27 ربيع الثاني 1421 الموافق 30 يوليوز 2000م خطابا ساميا إلى الأمة بمناسبة الذكرى الأولى لعيد العرش المجيد.

وفي ما يلي النص الكامل للخطاب الملكي السامي:

"الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

شعبي العزيز،

يغمرنا شعور مفعم بالغبطة والتأثر ونحن نخاطبك في هذا اليوم الذي تحتفي فيه جميعا بالذكرى الأولى لاعتلائنا عرش أسلافنا الميامين مستخلفين لأداء الرسالة وحمل الأمانة سائرين على نهجهم القويم في قيادتك وإعلاء شأنك والارتقاء بك.

وإنها لخير مناسبة لتأكيد الوفاء الصادق الذي تبادلناه وتجديد العهد المقدس الذي يلحم بيننا بأواصر البيعة الشرعية التي تطوق عنقك وعنقنا متجذرة عبر ثلاثة عشر قرنا من تاريخنا الحافل المجيد مشدودة إلى العصر الحديث برباط دستوري وديموقراطي متجدد.

إن احتفاءك الخاص بعيد العرش يعود لخاصيته المتمثلة في تجسيده لتلاحم مقدسات المغرب الثلاث: الإسلام والملكية والوحدة؛ حيث أرسى العرش بفضل الإسلام والملكية مكونات الوحدة التعددية الحضارية والثقافية والجغرافية وجعلها مصدرا مستمرا لوحدته. كما شكل هذا الالتحام بينك وبين العرش حصنا حصينا أكسب المغرب قوة ومناعة بهما تمكن من الصمود أمام أخطر الصعاب والأزمات وتخطي أعتى العراقيل والعثرات ورفع مختلف العوائق والتحديات واجتياز الامتحانات القاسمة ومنعرجات التاريخ الصعبة وهو أكثر ما يكون ثباتا وشجاعة وأقوى تضامنا وأوفى عهدا.

عدالة
adala.justice.gov.ma

غالي ما لمسناه وما شهد به التاريخ المعاصر عندما اختار الله بجواره والدنا المنعم مولانا الملك الحسن الثاني، طيب الله ثراه وأكرم مثواه، حيث كان التحامل بوارث سره للنهوض بأمانة استخلافه في خدمة خير وفاء لذكراه العطرة. فبهذا الوفاء المتبادل وتجديد العهد الصادق تغلبنا على محنة فراقه متآزرين. وإننا بهذه المعاني السامية والمغازي العالية لنستحضر روحه الطاهرة الزكية وهي تهيمن علينا حاثة على التذكير بعهده الزاهر المتسم بالتوحيد والتشييد وبناء الدولة الحديثة القائمة على دعائم الملكية الدستورية الديموقراطية الاجتماعية. كما نسترجع بكل التحرير جدنا المقدس مولانا محمد الخامس تغمده الله بواسع رحمته وجزيل مغفرته إذ كان المبادر إلى اتخاذ يوم تربعه على العرش عيدا للانتقاء الشعب الأبي بعاهله الممثل لسيادته ورمزا للكفاح من أجل استعادة استقلاله وحريته. فلهما من الله الجزاء الأوفى على ما قدما من تضحيات جسيمة وما أنجزا من أعمال عظيمة وما أرسيا من قواعد متينة وأسس مكينة أخذنا العهد على نفسنا كي نسلك سبيلها النيرة الواضحة بخطى ثابتة وإيمان عميق.

هكذا انطلقنا في لقاء مباشر معك ومعاينة ميدانية لأحوال كل فئاتك وجهاتك خاصة المنكوبة منها في بناء مجتمع حداثي قوامه ترسيخ دولة الحق والقانون وتجديد وعقلنة وتحديث أساليب إدارتها وإعادة الاعتبار للتضامن الاجتماعي والجهوي وتفعيل دور المجتمع المدني وإنعاش النمو الاقتصادي وحفز الاستثمار العام و الخاص وانطلاق تنمية شمولية وإقلاع اقتصادي يضع في صلب أولوياته تشغيل الشباب و النهوض بالعالم القروي والشرائح الاجتماعية والمناطق المعوزة وتأهيل الموارد البشرية والذود عن وحدة التراب واستثمار الرصيد الثمين للإشعاع الدولي للمغرب بنفس وآليات جديدة.

وإنه ليطيب لنا في غمرة هذه الذكرى العطرة أن نعرب لك شعبي العزيز عن جزيل شكرنا وكبير اعتزازنا بالمشاعر التي ما فتئت تعبر بها عن صادق وفائك وخالص ولائك ملتفا بعفوية وتلقائية حول شخص جلالتنا متشبثا بأهداب عرشنا ومؤمنا بالأهداف التي رسمناها داعين لمضاعفة الجهود في تجديد للرؤى والمناهج وتمديد للآفاق بما يؤهلك لولوج الألفية الثالثة التي نحن مشرفون عليها وأنت أكثر ما تكون تمسكا بالمقدسات وتعلقا بالثوابت والتزاما بالعهود وأقوى ما تكون استعدادا للانخراط الفعال في مسيرة العصر والمساهمة الإيجابية فيها تفخر من المكانة اللائقة بمجدك التالد وحاضرك الصموح ومستقبلك المشرق الواعد ضمن أصالة راسخة متجددة وحداثة أصيلة.

عدالة
adala.justice.gov.ma

شعبي العزيز،

سيرا على هذا النهج القويم وبعون من الله وتوفيقه كان منطلقنا مولين كبير اهتمامنا لترسيخ دولة الحق والقانون فأعطينا مفهوما جديدا للسلطة يجعلها ترعى المصالح العمومية وتدبر الشؤون المحلية وتحفظ الأمن والاستقرار وتسهر على الحريات الفردية والجماعية وتنفتح على المواطنين في احتكاك مباشر بهم ومعالجة ميدانية لمشاكلهم وإشراكهم في هذه المعالجة. وهو مفهوم يتسم بالشمول والتكامل وكل لا يتجزأ وبنيان مرصوص يشد بعضه بعضا. فلا حرية بدون أمن واستقرار ولا تنمية في غياب السلم الاجتماعي ولا تدبير ديموقراطي للشؤون المحلية بدون احتكاك يومي بالمواطن وإشراكه في معالجتها. كما أننا نشدد على أن هذا المفهوم لا ينحصر في الإدارة الترابية بل ينطبق على كل من أوكلت إليه سلطة معينة اعتبارا لغايته النبيلة العامة المتمثلة في مصالحة المواطن مع السلطة والجهاز الإداري وحفظ الكرامة وحفز الاستثمار.

وقد حرصنا على تفعيل هذا المفهوم بإجراء حركة تغيير واسعة في مختلف الأجهزة الإدارية خاصة منها الإدارة الترابية والمركزية ورجال السلطة الجهوية والإقليمية وكذا قطاع الإعلام والاتصال بغية توفير الموارد البشرية المتجددة والتي ننتظر منها التشبع الكامل بفلسفته السامية. كما تم إطلاق عملية واسعة للمراقبة والتدقيق والتفتيش والزجر في ظل سيادة القانون والشرعية على مستوى الجماعات المحلية والمؤسسات العمومية.

وبموازاة مع ذلك فقد سهرنا على وضع مجموعة جديدة من النصوص المبلورة له حيث تم تهيئ مشاريع متقدمة أعددنا من خلالها النظر جذريا في كل من ميثاق الجماعات المحلية والإقليمية والجهوية ومدونة الانتخابات. وسنبشر شعبي العزيز في مناسبة قريبة بالنصوص العريضة لهذه النقلة الديموقراطية الكبرى التي توخينا منها الإسراع بترسيخ اللامركزية واللاتمركز في اتجاه إفراز مجالس محلية وإقليمية وجهوية تجمع بين ديمقراطية التكوين وعقلانية التقطيع ونجاعة وشفافية وسلامة التدبير وتتوفر على أوسع درجات الحكم الذاتي الإداري والمالي الذي من شأنه جعلها تنهض بعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ليس بالتبعية للدولة ولكن بالشراكة معها وبالتشارك مع القطاع الخاص والمجتمع المدني من قبل نخبة ذات مصداقية وكفاءة ونزاهة يفرزها نظام ومسلسل انتخابي ديموقراطي محاط بجميع الضمانات القانونية الكفيلة بضمان حريته وتعدديته ونجاعته.

عدالة
adala.justice.gov.ma

كما أننا ننتظر من حكومتنا ترسيخ دولة القانون بإعطاء دفعة قوية للإصلاح الإداري والقضائي والسهر المستمر على تغليب الحياة العامة وثقافة المرفق العام. وسنتعهد برعايتنا السامية الموصولة هذا المفهوم الذي قطعنا الخطوات الأولى لتفعيله والذي ينتظرنا بذل مجهودات متواصلة ومتأنية حتى يصبح تشريعات عصرية وثقافة متجذرة وسلوكا يوميا وفعلا تلقائيا.

وفي هذا السياق الرامي إلى تركيز دولة الحق والقانون أولينا عناية خاصة لحقوق الإنسان وأحدثنا هيئة مستقلة للتحكيم بجانب المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان لتعويض الضحايا حرصنا على أن تعمل بكامل العدل والإنصاف والسعي للاستجابة لكل المطالب والطلبات المشروعة والانفتاح على مختلف الحساسيات. كما أصدرنا تعليماتنا السامية بأن تبذل كل أشكال التأهيل الطبي والإنساني وإعادة الاعتبار والإدماج الاجتماعي لذوي الحقوق علما من جلالتنا بما للتعويض المعنوي والإنساني من أهمية خاصة في الطي النهائي لهذا الملف غايتنا المثلى تضميد الجراح وفتح صفحة جديدة تكرس فيها كل الطاقات لبناء مستقبل مغرب ديموقراطي وعصري وقوي لمواجهة المشاكل الحقيقية والملموسة لأجياله الصاعدة.

وسيرا على اعتماد الدمقرطة والعقلنة في مسلسل التحديث الشامل لمؤسساتنا فقد قررنا إعادة النظر في الظهير الشريف المنظم للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان. كما أننا قد أصدرنا توجيهاتنا السامية بخصوص ما ننتظره من هذا المجلس من مهام جليلة متجذرة في العقد الأول للقرن الحادي والعشرين مثلما نهض بوظائفه كاملة خلال العقد الذي نودعه. وسنسهر لهذه الغاية على تجديد تركيبته وكذا اختصاصاته وطريقة عمله خاصة وأن المؤسسات الدولية المختصة بحقوق الإنسان تتطلع بجعل تجربته نموذجا متميزا في هذا المجال.

ولأن حرصنا على توطيد الحريات لشعبنا الأبي لا حد له، فإننا ندعو حكومتنا إلى الإسراع بوضع مشاريع قوانين لمراجعة مدونة الحريات العامة في اتجاه يوفق بين مقتضيات مبدإ الحرية ومتطلبات الحفاظ على النظام العام الذي يعد ركنا أساسيا لضمان ممارسة الحرية الفردية. كما أن عزمنا منكب على تأسيس جهاز خاص يسهر على التطبيق السليم لقانون وأخلاقيات المهنة النبيلة للإعلام والاتصال في حرص تام على حريتهما وتعدديتهما.

عدالة
adala.justice.gov.ma

إن مسلسل التحديث يتطلب تشخيص واقع مؤسساتنا والانكباب عليه لعقلنته. فكما أن لكل زمن رجاله ونسائه، فإنه كذلك لكل زمن مؤسساته. والعقلنة تقتضي إحداث مؤسسات جديدة بدل تلك التي أدت وظائفها وآن وقت تجديدها واستبدالها بأخرى تستجيب لمتطلبات التحولات المستجدة.

ومواصلة منا لتحديث دولة المؤسسات وعقلنتها وتفعيل مؤسسات وثقافة التشاور والحوار اللازمة للديموقراطية فقد قررنا تنصيب المجلس الاقتصادي والاجتماعي المنصوص عليه في الباب التاسع من دستور المملكة ليكون مؤسسة دستورية للتفكير والتشاور في جميع القضايا الاقتصادية والاجتماعية من قبل صفوة ذات رأي راجح مكملة للمؤسسات المنتخبة منيطين به الإدلاء برأيه في أي مشروع أو مخطط يتعلق بالاتجاهات العامة للاقتصاد الوطني المالية منها والاجتماعية والتربوية والتكوينية بما فيها مشكلات الشباب ومتابعة الحوار الاجتماعي وإصلاح نظام التعليم داعين حكومة جلالتنا إلى أن تسرع بوضع مشروع قانون تنظيمي يحدد تركيبته وتنظيمه وصلاحياته وطريقة تسييره. كما أننا قررنا بموازاة مع تنصيب المجلس الاقتصادي والاجتماعي حل المجلس الوطني للشباب والمستقبل ومجلس متابعة الحوار الاجتماعي و المجلس الأعلى للتعليم الذي يعود ظهير تأسيسه لسنة **1970** حيث ستؤول صلاحياتها جميعا للمؤسسة التي سيتم تنصيبها.

وإننا نود بهذه المناسبة أن نشيد بالدور الذي قامت به هذه الهيئات وأن ننوه بما كان لها من منجزات هامة. كما نود تأكيد حرصنا على زيادة تمتين الصرح الديموقراطي الذي شيده والدنا المنعم والعمل على اختصار الوقت الذي قصعته شعوب أخرى لاستكماله مجددين التشديد على التزامنا بالسهر على تمرس رعايانا الأوفياء على إدارة الشأن العام وتعلم فضائل المشاركة فيه محليا ووطنيا وجهويا فلكم الالتزام الشديد الذي لا يوازيه إلا حرصنا الدائم على التصدي لكل أشكال الإضرار به أو الاستحواذ على ثمراته.

وفي سياق تفعيل كل المؤسسات المنصوص عليها في الدستور فقد أصدرنا تعليماتنا السامية لحكومة جلالتنا قصد الإسراع بوضع مشروع القانون التنظيمي للمحكمة العليا المنصوص عليها في الباب الثامن من دستور المملكة.

وبالرؤية نفسها نظرنا إلى الشأن الديني فاتخذنا بصدده تدابير جديدة وأصدرنا تعليماتنا السديدة كي يأخذ مجراه الذي تستوجبه وظائف الإمامة العظمى والتزامات أمير المؤمنين الراعي الأمين لجميع

عدالة
adala.justice.gov.ma

متطلبات هذا الشأن في نطاق وحدة الإسلام واعتداله وتسامحه وكونه أمين العلم والحياة الحاضر باستمرار إلى التجديد والتحديث بما يتلاءم مع روحه العالية ومبادئه السامية ومقتضيات التطور الوقتية.

وتحقيقا لهذه الغاية أمرنا بإعادة هيكلة المجلس العلمي الأعلى والمجالس العلمية الجهوية مما يجعلها قادرة على أداء رسالتها بإشراف وتوجيه مباشر من جلالتنا. كما أمرنا باتخاذ الترتيبات اللازمة قصد إعادة المكانة لرسالة المسجد باعتباره مقرا للعبادة والتربية والتكوين والوعظ والإرشاد وباعتباره أيضا مركزا ينهض فيه العلماء والعالمات بتأطير المواطنين والمواطنات وحثهم في مجتمع طاهر سليم واع ومتماسك.

شعبي العزيز،

على هذا النسق من التفكير والتدبير المتجددين وجهنا عنايتنا لمختلف قضايانا العملية والجهوية والوطنية وفق مشروع سياسي يستوعب حقيقة مجتمعنا في سياقه التاريخي ويعمل على تغييره نحو الأرقى والأفضل بواقعية بعيدة عن الشعارات الجوفاء والمقولات الجاهزة وقادرة على التفاعل مع متغيرات العصر تحفزا من الثوابت الراسخة المتمثلة في قيمنا الإسلامية ومقومات هويتنا الحضارية والثقافية وقادرة كذلك على تفعيل التضامن والتكافل في مدلولهما الإسلامي لمحاربة الفقر ومظاهر الإقصاء والارتقاء بالفئات المعوزة مما يعني إقامة عدالة اجتماعية تعتمد المساواة في الفرص والإمكانات في نطاق إصلاح يتعهد المكتسبات المؤسسية بالتجديد و الإغناء ويسعى إلى اقتصاد الوسائل وتقنين الممارسات البناءة وتجذير الثقافة الديمقراطية عبر منظور المواطنة الفاعلة والعمل المبدع الخلاق من خلال المبادرات الذاتية والأشغال التطوعية وتشجيع الشراكة والتعاون.

ولقد كان الجفاف الذي عرفته بلادنا هذا العام مما دفع إلى تقوية التضامن مع العالم القروي في محنته التي حرصنا شخصيا على معاينتها والوقوف على آثارها وقيادة الحملة الوطنية لتخفيفها وتجاوز أضرارها.

وإننا لنشيد بالدور الفاعل للمجتمع المدني الذي أبان عن انخراطه الفاعل في محاربة الفقر والتلوث والأمية مما يجعلنا ندعو السلطات العمومية والجماعات المحلية وسائر المؤسسات العامة والخاصة إلى أن تعقد معه كل أنواع الشراكة وتمده بجميع أشكال المساعدة. وإننا نجد معتزين بتعاطي نخبة المجتمع المدني للشأن العام والعمل الجمعوي والاهتمام بمجالات كانت إلى حد كبير ملقاة على عاتق الدولة لوحدها مما يعد مؤشرا على نضج الشعب وقواه الحية. وبقدر ما نومن بتكامل المجتمعين المدني والسياسي بدل تعارضهما

عدالة
adala.justice.gov.ma

المزعوم الذي يريد البعض أن يجعله مطية للاستحواذ غير المجدي على فضاءات العمل الوطني فإننا نعتبر أن دينامية المجتمع المدني الفاعل في مجالات التنمية المحلية ومحاربة الفقر والتلوث والأمية وكذا النهوض بمهام القوة الاقتراحية والتأطيرية والتربوية من قبل عناصره النشيطة التي لم تجد نفسها في بنيات المجتمع السياسي تعد مدعاة لهذا الأخير لتأهيل أدواته وتجديد هياكله وتغيير أساليب عمله وإيلاء العناية القصوى للقضايا اليومية المعيشية للمواطنين بدل الخوض في التنابز بالألقاب وجري البعض وراء مصالح أنانية فردية أو أشكال من الشعبوية المضرة بكل مكونات هذا المجتمع السياسي الذي ننتظر منه النهوض الكامل بوظيفته الدستورية المتمثلة في تربية وتأطير المواطنين.

وإذا كان حرصنا الشديد على التوزيع العادل للثروات لا يوازيه إلا حرصنا على التوزيع المتكافئ للإمكانات والفرص فإننا نحث رعايانا الأوفياء على نبذ روح الاتكالية جاهدين على تحسيسهم بما يختزنون من قدرات خلاقة على تغيير واقعهم ومحيطهم معتمدين قيم التضامن والعدالة وتكافؤ الفرص وروح الإيثار والابتكار وداعين حكومة جلالتنا لضرورة القيام باستثمارات اجتماعية من خلال بلورة سياسات عمومية ناجعة في مجالات السكن الاجتماعي والتجهيزات الأساسية والصحة والتأهيل والتربية والتكوين.

شعبي العزيز،

إن حرصنا على هذا التوجه المجتمعي نابع من إيماننا بأن الكرامة تفتقد مع الجهل أكثر مما تفتقد مع الفقر. ومن ثمة كان توجهنا للاستثمار في الموارد البشرية باعتبار رأس المال البشري رافعة للتقدم وخلق الثروات ونصرا لدوره في تمويل وتدبير باقي الثروات وإدماج هذا الاستثمار في مسيرة التنمية. وهذا ما جعلنا نسهر غداة اعتلائنا عرش أسلافنا الميامين على وضع والمصادقة على الميثاق الوطني للتربية والتكوين والمجموعة الأولى من القوانين المبلورة له والمبرزة لخصائصه وتوجهاته الرامية إلى تكوين نشء منتج نافع مؤهل للإبداع والمبادرة وقادر على رفع تحديات مجتمع المعرفة والتواصل والتكنولوجيا المتطورة باستمرار في اعتزاز بكيانه وتمسك بثوابته ومقدساته وتشبث بعقيدته وقيمها الهادفة إلى بث روح الصلاح و الاستقامة والاعتدال والتسامح وما إليها من الأنماط السلوكية الحميدة التي يجمعها مصطلح "التربية" المتأصل في ثقافتنا والذائع على ألسنة العامة والخاصة باسم "التربي" والذي كان وراء إطلاق جلالتنا لاسم ميثاق التربية بدل ميثاق التعليم على الوثيقة المرجعية لهذا الإصلاح.

عدالة
adala.justice.gov.ma

وإننا مع سابغ رعايتنا للميثاق الوطني للتربية والتكوين نحث حكومة جلالتنا على تفعيله وتسريع عملية تنفيذه وتخصيص الاعتمادات اللازمة لذلك، كما نشدد على وجوب انخراط جميع المعنيين كل من موقعه في جو من التعبئة الشاملة والتجند الكامل حول أهداف الميثاق بعيدا عن المزايدات والحساسيات قصد تفعيله مجددين التأكيد على قرارنا السامي بإعلان العشرية القادمة عشرية خاصة بالتربية والتكوين وثاني أولوية وطنية بعد الوحدة الترابية بحيث لا يحل موعد **2010** إلا وقد تقلص بطريقة ملموسة بلادنا أثر الأمية والتعليم غير النافع.

وانطلاقا من العطف الذي نخص به أسرة التعليم واعتبارا لدورها الأساسي في تحقيق الإصلاح المؤمل فقد قررنا إنشاء مؤسسة للأعمال الاجتماعية لأسرة التعليم. وسيتسنى لهذه المؤسسة التي أطلقنا عليها اسم جنابنا الشريف لتحمل اسم "مؤسسة محمد السادس للأعمال الاجتماعية لأسرة التعليم" أن تحتضن ربع مليون من أفراد هذه الأسرة العزيزة على جلالتنا مع عائلاتهم وأن توفر ما يلزمهم من خدمات اجتماعية في مجال السكن والتطبيب والترفيه والتأمين ضد الآفات والتقاعد التكميلي.

شعبي العزيز،

إنه لا مكان لتنمية اجتماعية بدون تنمية اقتصادية مما يستوجب بناء اقتصاد جديد قادر على مواكبة العولمة ورفع تحدياتها. وإذا كنا نعتمد اقتصاد السوق فهذا لا يعني السعي لإقامة مجتمع السوق بل يعني اقتصادا اجتماعيا تمتزج فيه الفعالية الاقتصادية بالتضامن الاجتماعي.

وهذا ما جعلنا ننشئ صندوق الحسن الثاني للتنمية والتجهيز ونرصد مردود الخط الثاني للهاتف المحمول لإنجاز مشاريع توفر مناصب شغل وعائدات مستمرة في مجال النهوض بالعالم القروي وإيجاد السكن اللائق ومحاربة مدن الصفيح واستكمال سقي مليون هكتار وبناء الطرق السيارة وتشييد مواقع سياحية ومراكز ثقافية ورياضية ودعم مؤسسات إعلامية.

ومع السهر على تنفيذ هذه المشاريع في عين المكان وتشكيل لجنة خاصة للإشراف على ذلك تحت مسؤوليتنا فقد حرصنا على استمرارية هذا الصندوق وذلك من خلال تمويله استثمار حصة من عائدات الخوصصة في الإنتاج حتى لا تستهلك في ميزانية التسيير ولتذليل الصعاب ومنح فرص الاستثمار للقطاع الخاص الوطني والأجنبي ولاسيما المقاولات الصغرى والمتوسطة قررنا إحداث لجنة تعمل برئاستنا لتشخيص مواقع الخلل واقتراح الوسائل الكفيلة بتبسيط الإجراءات اللازمة وإشاعة مناخ الثقة أمام المستثمرين.

عدالة
adala.justice.gov.ma

وإننا لننتظر من حكومتنا المضي قدما في الجهد التأهيلي للإطار المؤسساتي لاقتصادنا والعمل على رفع مستوى أدائه العام مؤكدين بصفة خاصة على تشجيع نسيج المقاولات الصغرى والمتوسطة التي تعتبر قاطرة الاستثمار الوطني الحقيقي المنتج والمدر لفرص الشغل القارة وذلك بمنحها نظاما تفضيليا سواء في مرحلة التأسيس والانطلاق أو الحصول على التمويلات المناسبة لوضعيتها وجميع التسهيلات التشريعية والتنظيمية. وعلى الإدارة بجميع أنواعها ومستوياتها أن تعتبر نفسها في خدمة هذه الرافعة القوية للتنمية وأن تنسق جهودها لبذل كل أشكال الدعم لهذه المقاولات في نطاق جهاز مختص في إنعاشها وتنميتها.

كما أننا نجدد دعوتنا للحكومة الواردة في رسالتنا الملكية التوجيهية لمخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمتمثلة في اعتماد منظور تنمية مندمجة لسد العجز والتفاوت الاجتماعي والمجالي وإدماج الشباب في مسلسل الإنتاج وتشجيع روح الابتكار لديه وإشراك المرأة في التنمية ومحاربة الفقر والإقصاء والبؤس والتهميش وإشاعة روح التضامن والتآزر وحفظ الكرامة واعتماد مخططات جهوية للتنمية وتفعيل دور الجهة في المجال التنموي.

واعتبارا للخصاص الذي تعانيه الأقاليم الشمالية والشرقية في مجال التجهيزات الأساسية والخدمات الاجتماعية مقارنة مع الجهات الوسطى والجنوبية التي نالت نصيبا لا يستهان به في هذا المجال ونظرا لما تحظى به هذه الجهات العزيزة على جلالتنا من عناية خاصة فإننا ندعو حكومتنا والوكالة المكلفة بتنمية هذه الأقاليم إلى اعتماد مخطط خاص وطموح لانبعاث الأقاليم الشمالية والشرقية لتمكينها من النهوض بالدور الذي نريده لها كبوابة لجلب الاستثمارات وواجهة مشعة ومزدهرة للمملكة ملحين على تضافر جهود كل من السلطات العمومية والقطاع الخاص الوطني والأجنبي واستكشاف كل مجالات التعاون الدولي مع الهيئات الوطنية والدولية الحكومية وغير الحكومية لرفع معدل نمو هذه الأقاليم إلى المستوى الذي نرضاه لها.

وإننا في مجال التنمية لنولي أهمية خاصة للتنمية القروية باعتبارها أساس التنمية الشاملة. لذلكم أن تحويل المغرب من بلد قروي إلى بلد فلاحي رهين باستراتيجية تنموية قروية تستهدف التعامل مع الجفاف كظاهرة بنيوية لا تقتصر على معالجة آثاره الظرفية بل تسعى إلى تقوية النسيج الإنتاجي في البادية وتنويع مصادر دخل الفلاح وإقامة أنشطة سياحية مع إتاحة ظروف مناسبة في القرى للخدمات والصناعة التقليدية

عدالة
adala.justice.gov.ma

وتحديث الأشغال الفلاحية وسد العجز المسجل في ميدان التجهيزات الأساسية بغية رفع العزلة عن العالم القروي والحرص على حفظ الثروات الطبيعية ضمن تنمية مستديمة.

بيد أن إشكالية ندرة الموارد المائية تظل أولوية الأولويات في ميدان التنمية القروية والفلاحية. وإننا إذ نستحضر بكل إجلال وإكبار الرؤية الثاقبة والعمل الجبار الذي ميز عهد والدنا المنعم رضوان الله عليه حيث أولى عناية خاصة لبناء السدود ولسقي مليون هكتار مما جعل بلدنا يمتص آثار الجفاف، فإننا عازمون على مواصلة سياسته الرشيدة في هذا المجال برؤية متجددة تعتمد التدبير العقلاني للموارد المائية وإعادة النظر في نوع الزراعات المستهلكة للماء أو المتضررة من الجفاف وتشجيع التقنيات والزراعات المقتصدة للماء وتوسيع المساحات المسقية وتكثيف برامج الري حتى تشمل جميع الأراضي الفلاحية الممكن ريها.

كما يتعين وضع تصور متطور لسياسة السدود وتعبئة موارد جديدة في هذا المجال والتطبيق الصارم لمقتضيات القانون الخاص بالماء وترسيخ أسس ثقافة مائية جديدة لدى كل رعايانا الأوفياء قوامها التعامل مع الماء كمادة حيوية نادرة سواء جاد علينا الله سبحانه بغيثه ومائه الذي علينا خزنه كما أوصانا به جل وعلا في الذكر الحكيم أو اقتضت إرادته مرورنا لا قدر الله بسنة عجفاء.

وتقديرا منا لفئة الفلاحين العزيزة علينا- والتي نكبر فيها تضامنها وما أبانت عنه من فعل مثالي بالكرامة وتعمل لشدة الجفاف ونعتز بتشبثها بأرضها المعطاء- فقد قررنا تمديد فترة الإعفاء من الضريبة المباشرة على الفلاحين إلى سنة **2010** بدل **2000** آملين أن يمكن هذا التدبير الذي نأمر بإدراجه في مشروع القانون المالي المقبل القطاع الفلاحي من التأهيل الشامل لخوض غمار التحديات الداخلية والخارجية التي تلوح في أفق العشرية القادمة. وفي نفس السياق ننتظر من حكومتنا التفكير في إصلاح جبائي خاص بهذا القطاع الحيوي؛ إصلاح يجمع بين ضرورة دعمه بجعله قادرا على رفع تحديات تحقيق الأمن الغذائي للبلاد والتنافسية الدولية وبين مقتضيات العدالة الجبائية التي يتساوى في نطاقها جميع المواطنين.

شعبي العزيز،

إن تحقيق الكثير مما نتطلع إليه جميعا في سياق التنمية يستلزم تحفيز المبادرة والإبداع لدى كل الفاعلين الاقتصاديين في غير تداخل مع الدور الذي على الدولة أن تقوم به وهو دور الضبط والتنظيم لمجتمع تضامني وإيجاد مناخ ميسر للاستثمار ومحفز عليه وخاصة عن طريق الجبايات والإنفاق العام وتحرير

عدالة
adala.justice.gov.ma

المبادرات وتهيئ الدوافع العصرية المتيحة للتشغيل والمتمثلة في خفض معدل الفائدة على القروض وتقليص تكلفة الضرائب والعمل وإخراج مدونة شغل عصرية. كما أن دور الدولة يفرض القيام باستثمارات اجتماعية في مجالات التربية والتكوين لإعداد المواطن الاقتصادي وتأهيله للابتكار والتنافس في جو من الثقة والأمن والاستقرار وفي ظل إدارة شفافة وقضاء نزيه مع الانضباط الحذر والصارم في شأن السياسة المالية والنقدية مما يجعل الدولة في نطاق قوة وسيادة القانون تحفز المجتمع وتوجه تطوره وترعاه ضمن تحكيم رشيد بين مختلف الفئات.

ومع ذلك، فإن المقاولة لا ينبغي أن تعيش على التسهيلات المتعددة التي تيسرها لها الدولة ولا أن تعتمد الانتظارية كاستراتيجية اقتصادية ولا أن تضحي بالتضامن كغاية مثلى للحياة المجتمعية.

إن المغرب لتنتظره استحقاقات حاسمة وعليه أن يرفع تحديات مصيرية داخلية وخارجية وهو في حاجة إلى بذل كل الجهود وحشد كل الطاقات ضمن تكران الذات فيما نادى به جدنا المنعم جلالة الملك محمد الخامس، طيب الله ثراه، بالجهاد الأكبر حتى لا يخلف موعده في القرن المقبل مع مغرب متقدم اقتصاديا ومتضامن اجتماعيا ومعاليا.

وإنه لجهود نحن ينتظرنا جميعا فيما نسميه بمعركة الجهاد الأكبر الاقتصادي لخلق الثروات وفرص الشغل والجهاد الاجتماعي لتحقيق التنمية البشرية. وينبغي على جميع أرباب المقاولات الإسهام فيه بفعالية وحماس فلا يجدر ببعض المقاولات المغربية أن تستمر في الاعتماد على اقتصاد الريع والامتيازات والمكاسب السهلة ولا أن تضع نفسها على هامش حركة التعبئة العامة التي أطلقناها من أجل مغرب الاقتصاد الاجتماعي. وبدل أن تكون المقاولة هي المنتظرة فإننا نحن الذين ننتظر من كل رجالاتها ونسائها المجاهدين في سبيل التقدم الاقتصادي والاجتماعي للبلاد أن يبرهنوا على روح الوطنية والمقاولة والمغامرة والإبداع والابتكار وأن يدعموا الجهود التي توليها إياهم السلطات العمومية بمبادرات موازية من غاية الأهمية. فليس من المعقول في شيء أن يستمر الانتظار إلى أن تتم كل الإصلاحات وتمنح كل الامتيازات للانخراط في طريق التعبئة المؤدية إلى الازدهار الاقتصادي والتضامن الاجتماعي اعتبارا لأن هذا الطريق لا نهاية له وأنه بناء متواصل يجب أن يسهم فيه الجميع جاعلا من عوائق السير فيه محفزا لمضاعفة الجهد بدل أن تكون ذريعة لبث روح السلبية والانتظارية وتشويه الواقع أو تعتيم الأفق المشرق المفتوح أمام وطننا العزيز.

عدالة
adala.justice.gov.ma

إننا مع الدعوة إلى تشجيع المقاولة المواطنة الاجتماعية بحث مقاولينا ومقاولاتنا أن يحرصوا على التشبث بتقاليدنا الإيجابية التي كان فيها رب العمل يعيش في مجال اجتماعي مشترك مع باقي الفئات عوض العيش في يأس وتخاذل أو عزلة عن الواقع. وندعوهم كذلك إلى التشبع بروح المقاولة وما تقتضي من مغامرة واعية وحسن التدبير ومن شفافية وأخلاقيات المعاملات. وإذا ما تسنى ذلك أمكن إقامة شراكة المقاولات الكبرى مع الصغرى بتفويضها بعض الأنشطة وكذا شراكة المقاولات الكبرى الوطنية مع مقاولات أجنبية بجلب الاستثمارات والتقنيات باعتماد معيار فرص الشغل كأساس لذلك. فقطاع السياحة على سبيل المثال يزخر بالكثير من هذه الفرص لإمكان مضاعفة عدد السواح الذين يرغبون في زيارة بلدنا. كما أنه بإمكان التطور السريع لكل التكنولوجيات الحديثة خاصة منها تكنولوجيات الاتصال أن يفتح المجال لإبراز قدرات شبابنا الخلاقة إضافة إلى قطاعات أخرى حيوية كالسكن والفلاحة والنسيج والصيد البحري والصناعات الغذائية التي نتوفر فيها على قدرة تنافسية مما يمثل أوراشا شاسعة للعمل والإنجاز. لذا وعلى الرغم من النتائج الإيجابية المحصل عليها في هذه الميادين وغيرها، فإن الدرب ما يزال طويلا وشاقا مما يقتضي مضاعفة الجهود لتحقيق إقلاع اقتصادي كبير.

شعبي العزيز،

إيمانا من جلالتنا بما توفره السياسة الخارجية من فرص التبادل والتعاون والشراكة الكفيلة بجلب موارد إضافية لنجاح استراتيجيتنا التنموية فقد حرصنا في عالم يعرف تحولات متسارعة على التأهيل الشامل لمفاهيم ديبلوماسيتنا وأشكال تنظيمها وأنماط تدبيرها يقينا من جلالتنا بأن المغرب بتاريخه الديبلوماسي العريق وموقعه الاستراتيجي المرموق ومكاسبه الديمقراطية والرصيد الثمين للإشعاع الدولي المعاصر الذي تركه لنا والدنا المنعم، قدس الله روحه، يتوفر على كل المؤهلات الكفيلة بتعزيز مركزه الدولي كشريك محترم ومسموع في السياسة الدولية متميز بدفاعه عن الشرعية الدولية ونضاله من أجل استتباب السلم والأمن في العالم ناهيك عن كونه متن أكبر دعاة وبناة الوئام والتعاون المثمرين بين الشعوب.

وتأسيسا على هذه التوجهات، فإننا نصمم إلى أن نجعل مملكتنا تتمتع بكامل وحدتها الترابية وتتعامل مع محيط جهوي مستقر ومتضامن في ظل الوفاء الصادق لانتماءاتنا والتزاماتنا الجهوية والدولية.

عدالة
adala.justice.gov.ma

وباعتبارنا أميرا للمؤمنين فقد أولينا عناية خاصة لنصرة قضايا الإسلام والمسلمين وتصحيح صورة الإسلام لدى الآخر، وبيان حقيقته السمحة المعتدلة والسلمية. وبتنسيق مع أخينا الرئيس ياسر عرفات وبصفتنا رئيسا للجنة القدس الشريف فقد أطلعنا لدى كل رؤساء الدول والحكومات الذين قابلناهم على ضرورة وقف تهويد هذه المدينة الشهيدة والحفاظ لها على دورها التاريخي كفضاء مقدس لتساكن الديانات السماوية الثلاث. كما سهرنا على الحفاظ لها على طابعها الإسلامي مترئسين في هذا الشأن الاجتماع الأول للمجلس الإداري لوكالة بيت مال القدس الشريف التي لم نفتأ نمدها بكل أشكال الدعم المادي والمعنوي من أجل تمكينها من النهوض بدورها كاملا في هذا المجال.

واستمرارا لعمل والدنا المنعم، طيب الله ثراه، حوالي أزيد من ربع قرن على قيام مصالحة بين أبناء سيدنا إبراهيم عليه السلام والسعي الحثيث لتحويل منطقة مهد الأنبياء لفضاء للتعاون والتنمية والسلام بدل أن تكون مرتعا للتوتر وطغيان الاحتلال فقد حرصنا اتخاذ عدة مبادرات بناءة وتشجيع كل الجهود من أجل إحلال سلام عادل وشامل ودائم في منطقة الشرق الأوسط يضمن قيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف وجلاء القوات الإسرائيلية عن كافة الأراضي العربية المحتلة على أساس الشرعية الدولية والالتزامات المتبادلة بين الأطراف المعنية تلكم الشرعية والالتزامات التي نعتبر أن أي تنكر لها من شأنه الزج بالمنطقة وبشعوبها في التوتر واستمرار المعاناة وتأخير استتباب السلم فيها.

ولأجل الاستجابة لمتطلبات الأمن الاستراتيجي في عالمنا العربي ورفع تحديات عالم بداية القرن الحادي والعشرين فإننا ندعو أشقائنا العرب إلى تجاوز مخلفات الماضي الأليم واعتماد استراتيجية جماعية عقلانية وتمتين أواصر التضامن بين بلداننا الشقيقة.

وتجسيدا لإيماننا والتزامنا بروابط الأخوة والتضامن المغاربي والعربي والإسلامي فقد سعدنا بمقابلة أشقائنا أصحاب الجلالة والفخامة والسمو ملوك ورؤساء المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والمملكة الأردنية الهاشمية ودولة البحرين وسلطنة بروناي ومصر وتونس وموريتانيا حيث أتيح لنا العمل سويا معهم على تمتين روابط الأخوة المتينة والتقدير المتبادل والتعاون البناء مع بلدانهم الشقيقة، في جميع المجالات.

وتعزيزا منا لأواصر التضامن المغربي مع القارة الإفريقية التي تربطنا بها علاقات تاريخية وروحية عميقة، فقد حرصنا على دعم علاقات الصداقة التقليدية والتعاون المثمر والتضامن الفاعل والتقدير المتبادل

عدالة
adala.justice.gov.ma

مع قادتها وشعوبها سواء خلال الزيارات الرسمية التي قام بها لبلادنا إخواننا رؤساء دول موريتانيا والسينغال ومالي وغينيا الاستوائية أو خلال المقابلات المكثفة التي أجريناها مع عدة رؤساء دول إفريقية شقيقة وصديقة خلال زيارات العمل أو الزيارات الخاصة التي قاموا بها لبلادنا كالغابون وغامبيا والكونغو وغينيا أو خلال قمة القاهرة الإفريقية الأوربية الأولى. وقد بادرنا خلال هذه القمة التي انعقدت في ظل الاحترام الكامل للشرعية وفي جو من التفاهم المتبادل إلى الإعلان عن إلغاء ديون كل الدول الإفريقية الأقل تقدما تجاه المغرب وفتح أسواقنا دون شرط أمام المنتوجات الأساسية لهذه البلدان الشقيقة تفعيلا من جلالتنا لقيم التضامن مع إفريقيا خاصة ومع محور جنوب - جنوب عامة وتجسيدا ملموسا لنوعية العلاقة الاستراتيجية التي ينبغي على أوربا أن تحرص فيها على التنمية المستديمة لقارتنا وعلى استتباب الأمن والاستقرار والتخفيف من آثار الكوارث الطبيعية والآفات الاجتماعية. لكم الحرص الذي جسدناه بإرسال مساعدات إنسانية للموزمبيق وبوتسوانا والاستجابة للنداء الأممي بمساهمة قواتنا المسلحة الملكية الباسلة في توطيد السلم بجمهورية الكونغو الديمقراطية الشقيقة.

وبنفس السعادة والحبور سعدنا باستقبال فخامة رئيس جمهورية الصين الشعبية تفعيلا لما يربط المغرب بهذا البلد الآسيوي العظيم من علاقات صداقة وتعاون خاصة. وبنفس الحرص على توطيد علاقاتنا بكل دول آسيا وأمريكا اللاتينية في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية أوفدنا وزيرنا الأول على رأس وفود هامة إلى الدول الصديقة: الهند والتايلاند والشيلي وكولومبيا والأرجنتين.

وبموازاة مع الحرص على زيادة تمتين أواصر الأخوة والصداقة والتعاون والتضامن مع الدوائر المغاربية والعربية الإسلامية والإفريقية والآسيوية والأمريكية اللاتينية لدبلوماسيتنا فقد حرصنا على توطيد تفعيل شراكتنا الاستراتيجية مع دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، فقد أمكننا خلال الزيارة الرسمية التي قمنا بها للولايات المتحدة الأمريكية بدعوة من صديقنا فخامة الرئيس بيل كلينتون أن نقف على ما تحظى به توجهاتنا نحو ترسيخ دولة الحق والقانون وإرساء التقدم الاقتصادي والاجتماعي بمملكتنا من تقدير كبير. كما أتاحت لنا أن نعرض بكل وضوح مواقفنا من استكمال الوحدة الترابية لبلادنا وإقامة سلام دائم وعادل وشامل بالشرق الأوسط والتشديد على إرادتنا في رفع علاقاتنا السياسية المتميزة إلى مستوى شراكة متميزة قائمة على القيم المثلى المشتركة للديمقراطية والسلم والأمن والتعاون ضمن إطار متجدد ومتطور.

عدالة
adala.justice.gov.ma

فقد شدّدنا على هذه الإرادة بقوة لدى الاتحاد الأوروبي شريكنا الأول في عدة ميادين والذي تربطنا به علاقات جيو استراتيجية وتاريخية وثقافية عريقة.

وبدخول علاقة المغرب بالاتحاد الأوروبي مرحلة حاسمة بفعل الشروع في تنفيذ اتفاقية شراكة المملكة معه ابتداء من فاتح مارس **2000**، فإن بلدنا ينتظر من الاتحاد الأوروبي أن ينجز تلكم القفزة النوعية التي من شأنها -في إطار نظام شراكة متقدمة- أن تعيد توجيه شراكتنا صوب محور استراتيجي متجدد تحكمه ضوابط متفق عليها ومسؤولية وتنمية مشتركة في جميع المجالات ذات الاهتمام المشترك. و إننا لنأمل تجسيد الالتزامات الأوروبية بتدفق الاستثمارات المباشرة من أجل خلق أكثر ما يمكن من فرص الشغل الكفيلة بالإدماج الاجتماعي لشبابنا في وطنهم الأم والقمينة بتوطيد السلم والنماء والتقدم في منطقة شمال غرب إفريقيا.

ونود أن نشير بصفة خاصة للزيارات الرسمية التي قمنا بها لفرنسا وإيطاليا وإلى لقاءاتنا مع صديقينا الكبيرين صاحب الجلالة الملك خوان كارلوس الأول وفخامة الرئيس الفرنسي جاك شيراك الذي تفضل بدعوتي لأول زيارة دولة خارج الوطن وفخامة الرئيسين البرتغالي والإيطالي وقداسة البابا يوحنا بولس الثاني تلكم اللقاءات التي مكنتنا من تجديد التأكيد على إرادتنا في بناء علاقات شراكة استراتيجية مع دول الاتحاد الأوروبي عامة ومع الدول الأوروبية المتوسطية في إطار متجدد لمسلسل برشلونة وحوار أديان مثمر؛ شراكة حقيقية مبنية على تخويل المغرب مكانة متقدمة في هذا الفضاء الاندماجي والتكاملي لاقتصادياتنا الليبرالية ومجتمعاتنا الديمقراطية.

وقد حرصنا خلال لقائنا بقداسة البابا يوحنا بولس الثاني على تأكيد إرادتنا الراسخة كأمير للمؤمنين في العمل سويا مع قداسته من أجل تعايش الديانات السماوية والحوار المثمر بين الإسلام والمسيحية ضمن كلمة سواء لا نعبد فيها إلا الله وننتصر فيها لقيمها النبيلة القائمة على الحرية والسلام والعدل والفضيلة.

كما أن اهتمامنا منصب في مجالات علاقتنا بدول الاتحاد الأوروبي على حفظ كرامة رعايانا الأوفياء العاملين بدوله المختلفة وعلى الدفاع على مصالحهم المادية والمعنوية. وقد أصدرنا تعليماتنا لسفرائنا وقناصلنا في بلاد المهجر كي يكونوا في خدمة رعايانا الأوفياء وأكثر قربا منهم واستجابة لحاجياتهم خاصة منهم الجيلين الثاني والثالث الذين نحرص على ارتباطهم بهويتهم الأصيلة وقيمها المقدسة منوهين

عدالة
adala.justice.gov.ma

بإسهامات هذه الفئة العزيزة على جلالتنا في تنمية وطنها المغرب بما حباها الله به من كفاءات علمية وقدرات مادية.

وسواء مع أشقائنا العرب والمسلمين والأفارقة وأصدقائنا في دول الجنوب عامة أو مع شركائنا الاستراتيجيين في دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية فقد أبحنا على ما لبناء اتحاد مغرب عربي يسوده التضامن والسلام والتكافل والوئام من دور فاعل في بناء تكتل اقتصادي جهوي قوي كفيل بتأهيل بلداننا لرفع تحديات الشراكة مع مجموعات قوية وتحقيق التنمية المستديمة لشعوبنا الشقيقة المرتبطة بأواصر الدين والتاريخ واللغة والمصير المشترك والمتعلقة بقيم الوحدة والتضامن بدل التفرقة وتمزيق كيانات بعضها البعض أو تبديد طاقاتها في معارك مفتعلة.

وفي خضم هذه الانشغالات الوطنية والجهوية والدولية فقد ظلت قضية الصحراء النهائي لملف استكمال وحدتنا الترابية في طليعة ما نهضت به جلالتنا من مهام الإمامة العظمى اعتبارا للإجماع الوطني حول قدسية وحدتنا الترابية لعلاقة أبناء أقاليمنا الجنوبية بالعرش العلوي المجيد إذ كانوا في مقدمة المبايعين لجلالتنا وفي صلب الالتحام بين العرش والشعب.

وهكذا فقد حرصنا على الصعيد الداخلي بمناسبة احتفائنا بعرش أسلافنا الميامين على اعتماد مقاربة جديدة للسلطة في هذه الأقاليم العزيزة علينا مبنية على إشراك رعايانا الأعزاء في الصحراء المغربية في التدبير الديمقراطي لشؤون تنمية الأقاليم الجنوبية وتسريع عودة إخوانهم وأخواتهم المحتجزين في تندوف في إطار الكرامة والسكينة وعفو وغفران الوطن. وشكلنا لهذه الغاية لجنة ملكية خاصة بمتابعة شؤون الأقاليم الجنوبية للمملكة والسهر على تنصيب مجلس استشاري خاص بها إلى جانب جلالتنا. كما أصدرنا تعليماتنا السامية لأعضاء حكومتنا قصد الانكباب في عين المكان على قضايا سكانها وإيجاد الحلول المناسبة والفورية لها ورصدنا ميزانية مخصصة لمعالجة مشاكل البطالة وأولينا أهمية كبرى للسكن واتخذنا إجراءات عملية لإنعاش الحياة الاقتصادية والتجارية والاجتماعية في نطاق ترسيخ قوي لمفهوم الجهوية.

أما على الصعيد الدولي، فإن موقف المغرب الرائد في الدعوة إلى تسوية سلمية للنزاع المفتعل حول وحدته الترابية على أساس استفتاء تأكيدي موضوعي وغير منحاز يستمد نزاهته وشرعيته الديمقراطية من استفتاء كل أبناء الصحراء المستجيبين للمعايير الأممية دون تمييز أو إقصاء ولو لواحد منهم مكن تأكيد

عدالة
adala.justice.gov.ma

مغربيته. هذا الموقف المستند على الشرعية الدولية قوبل بافتعال عدة عراقيل في مرحلة تفعيله الحاسمة من قبل خصوم وحدتنا الترابية الذين لم يعمل توالي عزلتهم الدولية - بعودة رعايانا الأوفياء المعتجزين في تندوف إلى وطنهم الغفور الرحيم وبسحب مجموعة مهمة للدول الصديقة في إفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا لاعترافهم بالجمهورية الوهمية- إلا على تصعيد تعنتهم المناهض لنص وروح التسوية الأممية وتأجيج تخوفهم من تأكيد استفتاء جميع أبناء الصحراء لمغربيتهم وتجديدهم لبيعتهم وولائهم لعرشهم العلوي المجيد.

وعلى الرغم من تعثر الاستفتاء التأكيدي لمغربية الصحراء لأسباب يشهد العالم أجمع أن المغرب لا يتحمل أية مسؤولية فيها فإننا نبذل قصارى جهودنا مع الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة من أجل استكشاف السبل الكفيلة بإزالة كل الصعوبات والعوائق التي تقف في وجه تحديد الهيئة الناخبة بطريقة عادلة وعودة كل اللاجئين إلى وطنهم الأم بين ذويهم وذلك ضمن استعدادنا الدائم لبحث كل المساعي التي من شأنها إنهاء هذا المشكل المفتعل المعرقل لمسيرة انطلاق بناء اتحاد مغربنا العربي على أساس الثقة والتفاهم المتبادلين.

ومن منطلق ائتماننا التاريخي والدستوري على حوزة المملكة في دائرة حدودها الحقة وكيفما كانت المساعي الحميدة من أجل تجاوز تعثر مسلسل التسوية الأممي فإننا نود أن نؤكد لك شعبي العزيز أنه في جميع الحالات، فإن أية تسوية للنزاع المفتعل حول قضية مسألة وحدتنا الترابية المصيرية ستكون في إطار الثالوث المقدس للإجماع والسيادة والشرعية بحيث أن أي قرار مصيري لن يكون إلا بإجماع كل المغاربة والمغربيات اعتبارا لأن السيادة - دستوريا وفي ظل دولة الحق والقانون المغربية - ملك للأمة جمعاء ولأن المغاربة سواسية في الوطنية. كما أن أية تسوية لن تكون إلا في إطار السيادة المغربية على الأقاليم الصحراوية ولن تتم إلا في إطار الشرعية الوطنية التي يكفلها إجماعك المقدس والشرعية الدولية المضمونة بالقانون الدولي.

هكذا تمكنا من إغناء الرصيد الدبلوماسي الثمين الذي تركه والدنا المنعم، قدس الله روحه، بتوطيد الدعم الدبلوماسي لقضية وحدتنا الترابية المقدسة وترسيخ وتوسيع علاقات الأخوة والصداقة والتعاون والتفاهم والتقدير والشراكة الاستراتيجية التي تربطنا بالدول الشقيقة والصديقة وإيلاء أهمية كبرى للدبلوماسية الاقتصادية والجمعوية والإعلامية والثقافية والبرلمانية. وسنوالي تكثيف جهودنا ليخل

عدالة
adala.justice.gov.ma

المغرب في توجهه الديبلوماسي وفيا لثوابت سياسته الخارجية التي يمليها عليه تاريخه العريق وموقعه الجيواستراتيجي الذي يتوسط العالم وينفتح عليه ودوره كقطب للاعتدال والتعايش والحوار والسلم وحسن الجوار في إطار من الواقعية واحترام الشرعية وغيرها من القيم والمبادئ التي يعتمدها بلدنا للدفاع عن مصالحه في عالم متغير وللاندماج في نظام دولي نتطلع إلى أن يكون متعدد الأقطاب وأكثر إنصافا وشفافية.

شعبي العزيز،

إنك تدرك مدى أهمية الإصلاحات الجذرية التي حققناها والتي أكسبت بلادنا مصداقية أكبر ومكنتها من ترسيخ مشروع مجتمعي يستند إلى ديمقراطية اجتماعية متزنة وتنمية اقتصادية مستديمة.

وإننا لنؤكد العزم على متابعة المسير لتحقيق كل مطامحنا وتطلعاتنا وبلوغ جميع أهدافنا وغاياتنا مما يقتضي تقوية الإيمان بالله وتعميق الثقة بالذات وإذكاء شعلة الوطنية في النفوس وإشاعة روح المواطنة الحقة وتمتين التمسك بالثوابت والمقدسات وسائر مقومات الكيان والمثابرة على مضاعفة الجهود وتضافرها والتعاهد على بذلها بحب وتفان وصدق وإخلاص.

وإن تحقيق هذه المقتضيات هو الذي سيمكن المغرب من توفير أسباب العزة والمناعة وسيؤهله لرفع تحديات المستقبل ومواجهة الإكراهات التي يفرضها عالم متحول وهي إكراهات متعددة ومعقدة وحاسمة إذ تستوجب تصوير توظيف كل المعطيات الوطنية اقتصادية كانت أو اجتماعية أو ثقافية أو سلوكية وتستلزم التوفيق بين تلبية متطلباتنا والتكيف مع متطلبات العولمة التي أبانت عن شراستها الاقتصادية بما تحمل في طياتها من آثار جانبية وبما تنطوي عليه من مخاطر نمطية ثقافية. وهي سلبيات لا سبيل أمامنا لتجنبها شعبي العزيز لا بالحفاظ على هويتنا والالتحام حول قيادتنا والحرص على مؤسسات تقي بلادك المغامرات والتدبر الدائم لدروس تاريخنا الحافل الذي كتبه أجدادك الأبالة بمداد دمائهم الزكية مضحين بكل غال ونفيس وبأرواحهم فداء للمغرب العزيز.

وإننا لننتهز هذه المناسبة العطرة للترحم على أرواحهم وجميع شهداء الوطن ولاستذكار المواقف الصامدة لقواتنا الملكية المسلحة وقوات الأمن والدرك والقوات المساعدة ورجال الوقاية المدنية وتحيتها وتجديد التنويه بها والاعتزاز بما تركه في نفسنا تفقدنا لمختلف وحداتها خاصة منها المرابطة في الجنوب من أثر حميد والتقدير الدولي الكبير الذي يحظى به العمل الإنساني والنبيل لجيشنا

عدالة
adala.justice.gov.ma

المظفر بالبوسنة والهرسك والكوسوفو من أجل حفظ هويتهما الوطنية الإسلامية من هجمية قوى الشر والإبادة البشرية.

فالله نسأل أن يلقى عليك شعبي العزيز أرضية الرضى والسكينة والسلامة وأن يبقي عليك نعمة التضامن والفضيلة والكرامة وأن يديمك على جادة العمل والإخلاص والاستقامة وأن يعينني على حمل أمانة قيادتك ويوفقني لإعلاء شأنك ولم شملك وجمع كلمتك ويهديني لما يؤدي إلى خيرك وعزك وسعادتك.

﴿إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب﴾. صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته".

عدالة
adala.justice.gov.ma